



26,7 مليون دينار قيمة التعاملات في فبراير الماضي

## 88% من عمليات كبار الملاك شرائية

الشركة ألفت 393 رحلة في شهرين فقط!

## «الطيران المدني»: 3035 شكوى ضد «الوطنية» إلى القضاء

2018 إلى 31 أغسطس بلغت عدد الرحلات الملقاة 44 رحلة من أصل 75 رحلة مجدولة وبنسبة الغاء بلغت 59٪.

وأشار إلى أن إجمالي رحلات الشركة التي تم إلغاؤها بلغ نحو 393 رحلة، وبلغ عدد المواطنين العالقين في المطارات 1984 مواطناً.

تجدر الإشارة إلى أن المادة 13 من القرار الوزاري رقم 6 لسنة 2011 تنص على أنه على جميع الناقلين الجويين لركاب الترانزيت إلى مطار الكويت الدولي في حالة زيادة فترات الترانزيت عن 8 ساعات أن يتم اتخاذ إجراءات إيواء ركاب الترانزيت وما يلزم لذلك على نفقة أولئك الناقلين في الفندق المخصص لركاب الترانزيت على المطار أو أي فندق آخر معتمد من قبل الإدارة.

متابعون أكدوا أهمية الخطوة لمنع التلاعب بالأسعار

## «تركيا» تشترط تقرير المقيم للراغبين في التملك العقاري

حول وجود العقار ومرخص رسمياً من قبل الدولة، بالإضافة إلى تقرير بالقيمة الحقيقية للعقار.

وأضافوا أن هذا الإجراء من شأنه أن يحدد جميع الجوانب المتعلقة بالعقار من الناحية القانونية والمالية، بمعنى أن المستثمر سيكون أكثر ثقة من أنه لن يتعرض لعملية نصب أو غش، وبالتالي فإن عملية التملك العقاري في تركيا ستصبح أكثر راحة وأماناً من ذي قبل.

على الصعيد ذاته، نفت مصادر ما أثير مؤخراً عن قيام الحكومة التركية برفع قيمة الضرائب السنوية على ملاك العقارات الأجنبي بنسبة 235٪، مؤكدة أن الهدف من هذا الخبر ليس سوى التأثير على سوق العقارات في تركيا من قبل أطراف خارجية. جدير بالذكر أن الكويتيين يأتون في مرتبة متقدمة جداً بين ممتلكي العقار الأجنبي في تركيا، وبإستثمارات كبيرة تقدر بمليارات الدولارات.

أحمد مغربي

بعد مرور نحو 5 أشهر على أزمة شركة الخطوط الوطنية ولجوء الحكومة الكويتية إلى تشغيل رحلات «شارتر» لنقل الركاب التي ألغيت رحلاتهم في طريق العودة إلى الكويت، قال مصدر مسؤول في الإدارة العامة للطيران المدني لـ «الأنباء» إن الإدارة تلقت 3035 شكوى تم تقديمها من الركاب المتضررين، حيث إن اللجنة أوصت بتمكين المتضررين من الذهاب إلى القضاء.

ونكر المصدر أن عدد الرحلات التي تم إلغاؤها من قبل شركة الخطوط الوطنية خلال الفترة الممتدة من 1 يوليو 2018 إلى 24 أغسطس 2018 بلغ حوالي 350 رحلة من أصل 719 رحلة مجدولة وبنسبة إلغاء بلغت 49٪، وخلال الفترة من 25 أغسطس

طارق عرابي

أصدرت وزارة الإسكان في تركيا مؤخرًا قراراً جديداً منعت بموجبه أي جهة أو شركة من بيع عقار للمستثمرين الأجانب، إلا بحضور خبير العقارات من قبل دائرة التملك (الطابو) لإعداد تقرير عن الأسعار في المنطقة التي يتواجد بها العقار، وذلك في خطوة إيجابية هدفاً للحد من حالات النصب التي يقوم بها بعض ضعاف النفوس بين الحين والآخر تجاه الراغبين في تملك عقارات في تركيا.

متابعون عقاريون أكدوا لـ «الأنباء» أن هذا القرار يعتبر من أهم القرارات الحكومية التي تصدرها الحكومة التركية للراغبين في التملك العقاري في تركيا، ذلك أن من شأن هذا القرار أن يمنع كل عمليات التلاعب بالأسعار نقصاً أو زيادة، حيث اشترط القرار وجود تقرير صادر عن مقيم عقاري معتمد (محلف) يتضمن معلومات دقيقة



شريف حمدي

طلعت العمليات الشرائية على توجه كبار ملاك الأسهم في البورصة الكويتية خلال تعاملات فبراير الماضي، وذلك في ظل توافر عدد من العوامل الإيجابية أبرزها اقتراب ضخ سيولة أجنبية جديدة من قبل الصناديق الإستثمارية التابعة لـ «فوتسي» ضمن مراجعة مارس الجاري. ورغم استمرار وتيرة الشراء التي ينتهجها كبار الملاك، إلا أن قيمة تعاملاتهم تراجعت خلال تداولات فبراير بنسبة 70٪ لتبلغ 26,7 مليون دينار مقارنة مع حجم التعاملات في الشهر الذي سبقه، والبالغة 89 مليون دينار.

ويرجع السبب في ذلك لزيادة عمليات البيع على سهم بنك الخليج في يناير الماضي بقيمة 35 مليون دينار، فضلاً عن عمليات بيع أخرى نفذتها مجموعة الخير الوطنية للأسهم والعقارات على سهمي السكب والساحل. وبلغ عدد العمليات التي تنوعت ما بين شراء وبيع واستحواد وتخارج من شركات إما بالكامل أو بنسب متفاوتة 36 عملية، وتم تنفيذها على أسهم 19 شركة موزعة على عدد من قطاعات السوق.

ووفقاً لإحصاء «الأنباء» الذي يعتمد على إفصاحات البورصة لحركة التغيرات بقائمة كبار الملاك خلال تعاملات فبراير الماضي تبين ما يلي:

● عمليات الشراء بهدف زيادة الحصص تمت على أسهم 8 شركات من خلال 10 عمليات، وبلغت قيمتها الإجمالية 23,5 مليون دينار

تشكل 88٪ من الإجمالي، وكانت أبرزها عملية شراء نفذها عمر قتيبة يوسف الغانم ومجموعته على سهم بنك الخليج بقيمة 20,9 مليون دينار.

● عمليات البيع بهدف تقليص حصص كبار الملاك تمت على أسهم 6 شركات مدرجة بواقع 8 عمليات، وبلغت قيمتها 3,2 ملايين دينار تشكل 12٪ من الإجمالي.

● نفذت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 3 عمليات دخول على أسهم

بنك الخليج بنسبة تزيد قليلاً عن 5٪ لتظهر ضمن المشاريع القابضة على شركة المنار بنسبة 18,4٪، وهي أكبر مالك لشركة المنار، وتم دخول شركة قابنتشال أسيتس البحرين على شركة المنار بنسبة 13,7٪، ودخول شركة جي اي اتش للتمويل المحدودة على سهم شركة بيت الاستثمار الخليجي بنسبة 8,5٪، ودخول مهدي محمود حيدر على سهم اولي ووقود بواقع 5,48٪ لكل منهما.

● تم التخارج من أسهم 4 شركات من خلال 5 عمليات قطر للاستثمار وتطوير المشاريع القابضة على شركة المنار بنسبة 18,4٪، وهي أكبر مالك لشركة المنار، وتم دخول شركة قابنتشال أسيتس البحرين على شركة المنار بنسبة 13,7٪، ودخول شركة جي اي اتش للتمويل المحدودة على سهم شركة بيت الاستثمار الخليجي بنسبة 8,5٪، ودخول مهدي محمود حيدر على سهم اولي ووقود بواقع 5,48٪ لكل منهما.

بيت التمويل الكويتي  
Kuwait Finance House

## إعلان دعوة لمساهمي بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) لحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م

يسر مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية للذين سيعدان - بإذن الله تعالى - في فندق الشيراتون قاعة الكريستال، وذلك يوم الاثنين 18-03-2019 م الموافق 11 رجب 1440، في تمام الساعة الرابعة والرابعة والنصف عصراً على التوالي، وذلك للنظر في جدول الأعمال التاليين:

## جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

- أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م والمصادقة عليه.
- ثانياً: سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م والمصادقة عليه.
- ثالثاً: سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشأن توافق أعمال بيت التمويل الكويتي وأحكام الشريعة الإسلامية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م.
- رابعاً: سماع بيان مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة على البنك من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م.
- خامساً: اعتماد البيانات المالية وحسابات الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م.
- سادساً: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م، بنسبة 20% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (20 فلساً للسهم)، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2019/4/7 م ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 2019/4/10 م، مع استبعاد أسهم الخزينة من التوزيعات النقدية.
- سابعاً: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م بنسبة 10% من رأس المال المصرح به والمدفوع ومقدارها 634,226,291 سهماً، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2019/4/7 م ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 2019/4/10 م، وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم وتعديل هذا الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق وذلك بسبب تأخر إجراءات الشهر.
- ثامناً: استقطاع نسبة 10% لحساب الاحتياطي الإجباري للشركة واستقطاع نسبة 10% لحساب الاحتياطي الاختياري للشركة.
- تاسعاً: موافقة الجمعية العامة على مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة وكذلك مكافآت لجان مجلس الإدارة لعام 2018 م، بمبلغ إجمالي قدره 941,850 دينار كويتي.
- عاشراً: الترخيص لمجلس الإدارة بمنح التمويل لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة وإبرام العقود معهم لعام 2019 م وذلك طبقاً لما ورد بالنظام الأساسي والقوانين واللوائح والتعليمات ذات الصلة.
- حادي عشر: موافقة الجمعية العامة على إصدار صكوك رأسمالية أو تمويلية، أو أدوات دين تمويلية أخرى وفقاً لصيغ العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون مؤهلة أو غير مؤهلة للإدراج ضمن القاعدة الرأسمالية للبنك وفقاً لمتطلبات معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية (بازل 3) مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمتها الاسمية وشروطها وأحكامها وميعاد إصدارها واتخاذ ما يلزم نحو ذلك بما يتفق وأحكام القوانين السارية والقرارات الوزارية ذات الصلة وبعد موافقة الجهات الرقابية المعنية.
- ثاني عشر: تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون والقرارات والتعليمات ذات الصلة ولمدة 18 شهراً.
- ثالث عشر: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م.
- رابع عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.
- خامس عشر: تعيين أو إعادة تعيين أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- سادس عشر: تعيين مكتب خارجي للتدقيق الشرعي وتفويض مجلس الإدارة في تحديده.

كما يؤد مجلس الإدارة أن يسترعي عناية السادة المساهمين إلى ما يلي: في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة اجتماع الجمعية العامة العادية، سوف يُعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف مساء يوم الثلاثاء الموافق 2019/3/26، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

## جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

أولاً: الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من 6,342,262,911 سهماً إلى 6,976,489,202 سهماً عن طريق توزيع أسهم منحة للمساهمين بنسبة 10% من رأس المال المصرح به والمدفوع ومقدارها 634,226,291 سهماً، وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2019/4/7 م ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 2019/4/10 م، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم وتعديل هذا الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق وذلك بسبب تأخر إجراءات الشهر.

ثانياً: تعديل المادة (8) من عقد التأسيس والمادة (7) من النظام الأساسي على النحو التالي:

## (النص الحالي)

مقدار رأس مال الشركة 634,226,291.100 ديناراً (ستمائة وأربعة وثلاثون مليوناً ومائتان وستة وعشرون ألفاً ومائتان وواحد وتسعون ديناراً ومائتين فلس) موزعة على 6,342,262,911 سهماً (ستة آلاف وثلاثمائة واثنين وأربعين مليوناً ومائتين واثنين وستين ألفاً وتسعمائة وأحد عشر سهماً) قيمة كل سهم مائة فلس وجميعها أسهم نقدية.

## (النص المقترح)

مقدار رأس مال الشركة 697,648,920.200 ديناراً (ستمائة وسبعة وتسعون مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً وتسعمائة وعشرون ديناراً ومائتين فلس موزعة على 6,976,489,202 سهماً (ستة آلاف وثلاثمائة واثنين وأربعين مليوناً وأربعمئة وتسعة وثمانين ألفاً ومائتين واثنين وستين سهماً) قيمة كل سهم مائة فلس وجميعها أسهم نقدية.

ثالثاً: تعديل الفقرة (5) من البند ثانياً في المادة الخامسة من عقد التأسيس والفقرة (5) من البند ثانياً في المادة الرابعة من النظام الأساسي على النحو التالي:

## (النص الحالي)

مزاولة أنشطة الأوراق المالية بما فيها الصكوك وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وعلى وجه العموم للشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي تحقق أغراضها المصرفية والاستثمارية مباشرة أو بالتعاون مع الهيئات والشركات والحكومات وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

## (النص المقترح)

مزاولة أنشطة الأوراق المالية بما فيها الصكوك ومستشار استثمار ووكيل اكتاب بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وعلى وجه العموم للشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي تحقق أغراضها المصرفية والاستثمارية مباشرة أو بالتعاون مع الهيئات والشركات والحكومات وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يؤد مجلس الإدارة أن يسترعي عناية السادة المساهمين إلى ما يلي: في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة اجتماع الجمعية العامة غير العادية، سوف توجه الدعوة إلى اجتماع ثان يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

وعليه، يرجى من السادة المساهمين الكرام المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة أو موكلهم الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة - منطقة الشرق - برج أحمد - الطابق الخامس لاستلام بطاقات الحضور وذلك أثناء ساعات العمل الرسمية.

والله ولي التوفيق  
مجلس الإدارة